

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف_ إِياء _ عدل

كلمة السيد / المفتش العام للدولة

خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية

دجمبر 2023

السيد الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

السيدات والسادة؛

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بخالص الشكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على استضافتها لهذه الدورة، والشكر موصول لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على حسن التنظيم.

السادة والسيدات

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، من قتل للأطفال والنساء وتدمير للمنشآت المدنية والصحية يُشكل خرقا سافرا لقواعد القانون وقرارات الشرعية الدولية، وإن بلادي إذ تدين هذه الانتهاكات الخطيرة لتطلب وقفا فوريا لهذا العدوان.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

تكتسي الدورة الحالية للمؤتمر أهمية بالغة، ليس باعتبارها منبرا عالميا لنشر ثقافة مكافحة الفساد وتبادل التجارب والخبرات، وإنما أيضا لما ستتطوي عليه من قرارات ستعكس بلا شك على تطوير آليات منع الفساد وتعزيز آليات التعاون والتنسيق.

فقد حان الوقت لمراجعة وتطوير هذه الآليات، وفتح الباب واسعا لمشاركة الجميع لتكريس أهداف الاتفاقية، وتجفيف منابع الفساد ومنع وجود ملاذات آمنة للأموال المنهوبة.

السيدات والسادة؛

لقد كانت بلادي، موريتانيا، في طليعة دول العالم، التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام 2006. ومنذ انضمامها وهي حريصة على تنفيذ بنود الاتفاقية.

وهكذا أنهت بلادي دورتي استعراض التنفيذ، وهي سانحة لأوجه فيها الشكر لخبراء الأمانة وللدول المستعرضة على ما تفضلوا به من ملاحظات وارشادات كان لها الفضل الكبير في نجاح عملية الاستعراض.

السيدات والسادة؛

يَعكُسُ هذا التوجه إرادة سياسية قويّة لمحاربة الفساد. وقد تعزّزت هذه الإرادة خلال السنوات الأخيرة خاصّة منذ استلام فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للحكم في العام 2019.

لقد تُرجمت هذه الإرادة من خلال تبني نهج عامّ يركّز على ضرورة استئصال آفة الفساد ومبادرات عمليّة مكّنت من تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد بكافّة أشكاله وصوره.

وهكذا تم العمل على إصدار عدة قوانين في مجالات مكافحة الفساد، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحيين المنظومة الجنائية لتتماشى ومتطلبات المرحلة.

ولتمكين هيئات المجتمع المدني من لعب دورها كاملا في مجال مكافحة الفساد تمت مراجعة القانون المتعلق بإنشاء الجمعيات وروابط المجتمع المدني لتكون شريكا فعليا للجهات الرسمية في جهود مكافحة الفساد.

وكانت مكافحة الفساد في صميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وفي هذا الإطار تم تحيين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل وضعها موضع التنفيذ ضمن الأجل المحددة في أفق 2023-2030.

وعلى الصعيد المؤسسي، أنشئت أقطاب قضائية متخصصة في مكافحة الفساد، مما أسهم في إصدار إدانات قضائية للمتورطين في ملفات الفساد، كما تم استحداث هيئة وطنية معنية بإدارة واسترداد الموجودات كان لها الفضل في تحصيل واسترداد أموال معتبرة تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية.

كما تم تحديث الإطار القانوني المنظم لمحكمة الحسابات ونشر تقاريرها السنوية لأول مرّة.

وفي إطار تعزيز كفاءة المفتشية العامة للدولة تم إلحاقها برئاسة الجمهورية وتكليفها بتنسيق ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ويجري العمل حاليا على إعادة هيكلتها لتكون هيئة وطنية لمكافحة الفساد بما يتماشى مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

إن حجم المكاسب التي تم تحقيقها منذ سريان أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يؤكد فعاليتها، ويدعونا إلى حث المؤتمر على تطوير آليات الاستعراض مع ضرورة استمرارها وتوسيع دائرة المساعدة التقنية كآلية ناجعة لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.